العدد (1464) السنة السادسة - الاربعاء (25) آذار 2009 ◆ http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

الزعفرانية خدمات غائبة ومعامل بلا انتاج ومجلس بلدي يصعب الوصول اليه!

مستشفى واحد لـ (٢٥٠) الف نسمة ومخصصات مجلسها المحلي ربع مليون دينار كل اربعة اشهر!

الزعفرانية مدينة شعبية تقع جنوب شرق بغداد، في نقطة التقاء نهري دجلة و ديالى. تحاذيها من الجانب الشمالي الشرقي قاعدة ومطار الرشيد العسكري (سابقا) التي كانت تسمى في زمن الاحتلال الإنكليزي بمعسكر الهنيدي. تحتوي على مجموعة من المراكز العلمية من اهمها معهد تكنولوجيا بغداد الذي كان الجامعة الأمريكية سابقا، وسميت سابقا بجامعة الحكمة ، وتضم واحدة من أهم المناطق الصناعية في بغداد وتختص بمختلف الصناعات منها الكهربائية والغذائية والبتروكيمياوية، وتحتوي على محطة توليد الطاقة الكهربائية (محطة جنوب بغداد). وتعتبر أحد المداخل الرئيسة لمدينة بغداد، حيث تقع على الطريق الرئيسي الذي يربط بغداد بمحافظات الجنوب.

تحقيق/ نورا خالد
تصوير : مهدي الخالدي

وتشكل منطقة الزعفرانية، ثقلا اجتماعيا كبيرا، نظرا لكثافة سكانها، وعملهم في الحلقات الوسطية من الحياة، وكونها منطقة زراعية صناعية تكثر فيها المصانع المختلفة، ومثلها مثل المناطق الاخرى المكتظة بالسكان، عانت الزعفرانية من الاهمال من قبل الدوائر الخدمية في العهد السابق، وبقيت حتى الان تراوح مكانها، منتظرة الغيث ينزل ليعيش سكانها حياة يرغبون فيها، وخلال عقود من الزمن عرف اهالي الزعفرانية بتعايشهم مع بعضهم البعض، شأنهم شأن بقية اهالي العراق، بعيدا عن الأحقاد والضغائن، وبذلك كانت مثالا للانسانية والسلام. شعرت وانا ادخل الى المجلس البلدي لمنطقة الزعفرانية والدبابات العسكرية والهمرات العراقية من حولي، كأني ادخل ثكنة عسكرية. فموقعه وسط مقر للقوات العراقية، يجعل الداخل اليه ينتابه شعور بالرهبة من هذا المنظر، وعندما سألت رئيس المجلس البلدي عن سبب هذا الموقع اجابني: نشعر بأمان اكثر ونحن في هذا الموقع بالقرب من الجيش العراقي وتابع حديثه قائلا : تشمل منطقة الزعفرانية اداريا ثلاثة مجالس محلية، تابعة لقاطع الكرادة، التي هي مجلس حي ديالى ومجلس حي السندباد ومجلس حي الزعفرانية.

تبدأ الزعفرانية من محلة ٩٤٩ وتنتهي بمحلة ٩٧٠، اي انها تضم ٢٢ محلة، تمتد المنطقة من جسر محمد القاسم الى جسر ديالى القديم، ويبلغ عدد سكانها نحو ٢٥٠ الف نسمة وتضم ٥٠ الف عائلة، وهي منطقة زراعية صناعية تكثر فيها الزراعة والمصانع الحكومية والاهلية. وعلى الرغم من ذلك فهي منطقة يعاني معظم سكانها من ضعف المستوى المعاشي. استقبلت منطقة الزعفرانية نحو ٣٤٠٠ عائلة مهجرة، البعض منها عاد الى مناطق سكناه الاصلية بعد التحسن النسبي في الامن، والبعض الآخر استقر في المنطقة مما اضاف عبئا آخر على المنطقة .اما بالنسبة للمشاريع التي اقيمت في الزعفرانية فقال: هناك العديد من المشاريع العمرانية في منطقة الزعفرانية منها مد شبكة التصريف الصحي (المجاري)، وهي من اكبر الانجازات في المنطقة ، والذي لم تكن موجودة قبل تغيير النظام، واستبدال ٦٠٪ من شبكة الماء الصافي واكساء ٤٠ ٪ من الطرق، وتأهيل محطات الكهرباء الموجودة في الزعفرانية ونصب محطات كهرباء غازية و ٩٠٪ من هذه المشاريع تم تأهيلها من قبل الجيش الامريكي وليس الحكومة العراقية، اما بالنسبة للمدارس فتم تأهيل البعض منها عن طريق وزارة التربية ،ولم يقدم مجلس محافظة بغداد اي دعم او عون لتأهيل المشاريع في منطقة الزعفرانية، ولا توجد مخصصات من قبل مجلس المحافظة الى المجلس البلدي. والموظفة الوحيدة من غير اعضاء المجلس، والتي تعمل على الحاسبة، يصرف لها راتب من مبالغ التأييدات التي تؤخذ من المواطنين. والمخصصات التي تأتي من تنمية الاقاليم تؤسس فيها مشاريع دون الرجوع الى المجلس البلدي، لم نر رئيس مجلس المحافظة الا قبل شهر واحد من الانتخابات عندما زارنا مع محافظ بغداد، وكذلك قام مجلس المحافظة بتخصيص نثرية للمجلس قدرها ٢٥٠ الف دينار تصرف كل ثلاثة او اربعة اشهر. ونحن كمجالس بلدية من المفروض ان نلتقي برئيس مجلس المحافظة على الاقل مرة واحدة كل شهر ، ولكن هذا لم يحصل الا بوقت قليل قبل الانتخابات، ونعاني ايضا من عدم تعاون وزارات الدولة مع المجالس البلدية وقلة المخصصات، التي غالبا ما تذهب الى قاطع الكرادة، المستفيد الاكبر من هذه المخصصات، كما حصل عندما تم توزيع سيارتين اصبحتا من حصة نائب ورئيس القاطع وبقيت المجالس البلدية التابعة للقاطع بلا سيارة، ونقوم باكمال الاعمال التي تخص المجلس بسياراتنا الخاصة، ولا يوجد قانون يحدد صلاحيات المجلس المحلي، فالمفروض ان المجالس المحلية حكومة مصغرة، تدير شؤون تلك المنطقة الا ان ذلك غير موجود على ارض الواقع، فلا احد يستشير المجالس البلدية في المشاريع التي تقوم في المنطقة، وغالبا ما نفاجأ بأليات تعمل داخل المنطقة لاقامة مشاريع من دون اي علم لي بها كرئيس مجلس بلدي.

نواقص ومشكلات مستشفى الزعفرانية

بعد خروجنا من المجلس البلدي توجهنا الى مستشفى الزعفرانية العام، وبعد رحلة بحث طويلة بين الازقة الضيقة، والشوارع الترابية، وجدنا المستشفى، وكان مكتظا بالمراجعين من مختلف الاعمار. دخلت الى غرفة الطوارئ التي كان لا يتجاوز عدد الأسرة فيها العشرة، وجميعها ممتلئة بالمرضى، وعندما جاء مريض اخر لتلقي العلاج لم يجد مكانا يجلس فيه، ما اضطره الى الانتظار لحين خروج احد المرضى. استغربت كثيرا من ذلك ، فمنطقة بهذه المساحة الكبيرة وبعدد سكان يتعدى ال ٢٥٠ الف لا يوجد فيها غير مستشفى واحد صغير!!

التقيت مدير المستشفى الذي فضل عدم ذكر اسمه وبادرنا بالقول: مكان المستشفى منزو وبعيد عن الشارع الرئيس، ما يضطر المواطن الى المرور بعدد من الشوارع الضيقة ليصل الى المستشفى، طرحنا موضوع تغيير مكان المستشفى على وزارة الصحة وحصلنا على الموافقة الا انه لا شيء رسمي حتى الان، فضلا عن حجم المستشفى الصغير وسعته السريرية القليلة مقارنة بالمراجعين. ففي بعض الاحيان يصل عدد المراجعين الى الف مراجع في اليوم الواحد، وليتخيل الجميع مدى الصعوبة التي يعاني منها ملاك المستشفى، خاصة في ايام الانفجارات التي تحدث. فالمستشفى لا يستطيع استقبال اكثر من عشر حالات في الطوارئ، ما يضطرنا الى علاج الجرحى ارضا ، اما بالنسبة لتوفر الادوية فقال المدير: هناك دعم من قبل وزارة الصحة، لكن نعاني في بعض الاحيان من عدم توفر انواع معينة من الادوية، وقد منحتنا وزارة الصحة الصلاحية لشراء الادوية من القطاع الخاص، شرط ان تكون مفحوصة من قبل جهاز القياس والسيطرة النوعية، وبأسعار معينة حددتها الوزارة لا يمكننا تجاوزها. ويعاني المستشفى قلة الملاكات الطبية، خاصة المقيم الاقدم الذي بامكانه ان يقوم بعمل الطبيب الاختصاص في حال عدم وجوده، مما يولد ضغطا كبيرا على الاطباء، وطالبنا الوزارة بتزويدنا بمثل هذه الملاكات وكان ردها هو عدم توفرها في الوقت الحاضر، ووعدتنا بتوفيرها في المستقبل . وقد كان عدد المراجعين لسنة ٢٠٠٨ (١١٤٠٨١) وعدد الولادات هو(٣٦٠) ولادة، اما عدد العمليات فقد كان (١٦٧٩) عملية في مستشفى طاقتها السريرية صغيرة جدا وبملاكات قليلة.

منطقة المعامل... صناعات متوقفة

بعد ذلك توجهنا الى منطقة المعامل، كما يطلق عليها اهالي منطقة الزعفرانية كونها تضم عددا من المعامل التابعة للقطاع المختلط والقطاع الخاص ، دخلنا اولا الى شركة الاصباغ الحديثة والتقينا المدير المفوض للشركة المهندس عبد الكريم جاسم ، وكان يحمل وجهة نظر سلبية عن الوضع العام، اذ لم يتحقق اي شيء ايجابي على حد قوله، منذ عام ٢٠٠٣. خاصة بالنسبة لقطاع الصناعة، وذلك للفلسفة الاقتصادية التي تغيرت سياستها جذريا بعد تغيير النظام ، اذ كانت هناك لجان مختصة لمراقبة طبيعة العمل، ومدى صلاحية الانتاج ، كما كان هناك اقبال كبير على المنتوج من قبل المواطنين قبل اغراق السوق بالمنتوج المستورد. فعدم فرض ضريبة على البضائع المستوردة جعلت السوق مليئا بالبضائع التجارية الرديئة، وباسعار زهيدة، من مختلف الدول مقارنة بالانتاج الوطني ، المنافسة يحكمها عاملان هما النوعية والسعر، والانتاج الوطني لا يزال محتفظا بجودته، الا ان السعر هو السبب في تراجع مبيعاتنا نتيجة الالتزام بتوفير رواتب الموظفين التي تخلت الحكومة عن دفعها كوننا قطاعا مختلطا، اذ لم يتم شمول موظف القطاع المختلط بالسّلم الوظيفي الجديد والتقاعد، والراتب يتقاضاه الموظف من خلال انتاج الشركة، وكل ذلك ادى الى عزوف خريجي الجامعات عن العمل في القطاع المختلط، لعدم ضمان حقه في الوقت الحالي وفي المستقبل، والسبب الآخر هو التعقيدات المصرفية وفرضها فائدة عالية على القروض، وكل ذلك ادى الى منافسة البضائع المستوردة للانتاج المحلي، وعلى الرغم من ذلك فانا متفائل بالقطاع المختلط فيما اذا تم الالتفات له من قبل الحكومة.

شركة الصناعات الخفيفة (عشتار)

وجهتنا الثانية كانت شركة الصناعات الخفيفة (عشتار) التي تعرضت بعد عام ٢٠٠٣ الى عمليات السلب والنهب والحرق، كما قال معاون المدير احسان علي سلوم. حيث كان مقدار الخسارة المادية للشركة حوالي ٢٣ مليار دينار ولم نعوض الى الان، اذ لا يوجد اي دعم من قبل الحكومة الى القطاع المختلط. ولكن استطعنا من خلال جهودنا ان نحقق قرضا مصرفيا قدره خمسة ملايين دولار وبفائدة ٨ ٪ ، مما جعلنا نواصل الانتاج وقمنا بتطوير الانتاج من حيث الحجم واللون والشكل. فشركة عشتار هي الوحيدة التي تعطي ضمانا حقيقيا ولفترة طويلة، الا ان الاقبال على المنتوج من قبل المواطنين تأثر كثيرا بسبب دخول الانتاج المستورد الى الاسواق وبنوعية رديئة، وبأسعارتنافس اسعار الانتاج المحلي. فبديهي يتوجه المستهلك الى البضائع الاقل سعرا. وقد اكتشفنا في الفترة الاخيرة ان هناك شركات تضع علامة شركتنا على منتوجها، وعلى الرغم من ابلاغ الجهات المختصة بذلك، الا انها لم تتخذ اي اجراءات ضد تلك الشركات. نطالب الحكومة بحماية المنتوج الوطني وتفعيل دور الجهاز المركزي للتقييس والسيطرة النوعية لجميع القطاعات، واصدار قانون حماية المستهلك والدعم المادي للشركة والقطاع المختلط بصورة عامة خدمة للمستهلك.

شركة الهلال الصناعية

انتقلنا بعد ذلك الى شركة الهلال الصناعية وحدثنا عن عملها جليل دنبوس مسؤول الامن الصناعي في الشركة حيث قال: شركة الهلال شركة تابعة الى وزارة الصناعة والمعادن، مساهمة مختلطة، سابقا كانت الدولة تمتلك ٥١٪ من اسهم الشركة والقطاع الخاص ٤٩ ٪، بعد عام ٢٠٠٣ اصبح القطاع الخاص يمتلك ٦٥٪ من اسهم الشركة والحكومة ٣٥ ٪وهذا التغيير في نسب الاسهم اثر كثيرا في الانتاج. وأصبح التمويل في الشركة تمويلا ذاتيا، مما اثر في رواتب العمال والموظفين في الشركة. اصبحت الرواتب متأثرة بمسألة العرض والطلب. ان انتجت الشركة ٣٠٠ مبردة في الشهر فهذا كاف لسد رواتب العمال والموظفين وجميع المصاريف المترتبة على الشركة. اما اذا كان انتاج الشركة مثلا ٢٠٠ مبردة في الشهر فلا يمكن تسديد تلك المصاريف، ولا حتى رواتب الموظفين ما يؤدي الى تأخير توزيع الرواتب عليهم. ونتيجة لكل هذه التغيرات التي استجدت تم خفض رواتب الموظفين من٢٥٠ ألف الى ٢٠٠ ألف دينار. واسباب تراجع الاقبال على الانتاج الوطني كثيرة منها فرض ضريبة على الانتاج الوطني فنتج ارتفاع اسعارها في الاسواق مقارنة مع الانتاج المستورد الذي لا تفرض على دخوله الاسواق اية ضريبة. قدمنا طلبا لاحد البنوك الاهلية للحصول على قرض لمساعدتنا في تطوير الانتاج الا ان فائدة القرض كانت كبيرة وهي ١٤٪ وتدفع مقدما وهذا لا يناسبنا. البنك الحكومي فائدته قليلة وهي ٢٪ الا ان الحكومة رفضت تقديم المساعدة بمثل هذا القرض. وحقيقة هناك اعضاء في الحكومة مستفيدون من اغراق السوق بالبضائع المستوردة، خاصة من دول الجوار من دون فرض ضريبة على تلك البضائع .

شريحة العمال الذين يقدر عددهم بالالاف، كان لهم عدد من المشاكل المشتركة ومنها قلة رواتبهم. حدثني احد العمال قائلا: خدمتي ٣٥ عاما وراتبي ٤٠٠ الف دينار، وهو اعلى راتب بين زملائي العمال والموظفين. ولا توجد مقارنة بين راتبي وراتب الموظف الحكومي وبنفس سنوات الخدمة . الاضافة الى قلة الرواتب ليس هناك راتب تقاعدي لموظف القطاع المختلط. يقول احمد كريم الموظف في شركة الاصباغ الحديثة: لا يمكنني الاستمرار في العمل وذلك بسبب مرض اعانيه وقد تعدى عمري الخامسة والخمسين، الا انني مجبر على العمل، لاعيل عائلتي المتكونة من عشرة افراد، ولا معيل لها غيري. واذا ما تركت العمل فلست املك راتبا تقاعديا اعيش منه.

يقول احد العمال في شركة الصناعات الخفيفة: نعاني التأخير في تسلم رواتبنا الشهرية فقد نضطر ان ننتظر اكثر من شهر حتى يتم توزيعها على العمال والموظفين، وذلك بسبب اعتماد الشركة على التمويل الذاتي. ونطلب من الحكومة ان تشمل موظف القطاع المختلط بالراتب التقاعدي اسوة بالموظف في القطاع الحكومي .

آراء المواطنين

معظم المواطنين في الزعفرانية شكوا من قلة الخدمات، وتراكم النفايات في عدد من احيائها. المواطن مصطفى كامل يقول اننا نعاني في محلات ٩٥٠ و٩٥٢ و ٩٥٤ من عطل خطوط الهواتف الارضية بسبب اعمال الحفر العشوائية التي تقوم بها امانة بغداد. ويضيف قائلا: اما بالنسبة لأكداس النفايات المنتشرة في انحاء عديدة في منطقة الزعفرانية، فلا تتم ازالتها الا في فترات متباعدة. ما يؤدي الى انتشار الامراض والاوبئة والروائح الكريهة في المنطقة. ولا يوجد تواصل بين اعضاء المجلس البلدي لمنطقة الزعفرانية والمواطنين في المنطقة، وذلك لوقوع المجلس البلدي بثكنة عسكرية تابعة للقوات العراقية والقوات المتعددة الجنسيات. كل ذلك أدى الى صعوبة دخول المواطنين وعرض مشاكلهم امام اعضاء المجلس البلدي . بعد ذلك دخلت الى احد الاسواق وكان مسورا بحاجز كونكريتي، والتقيت أحد الباعة في السوق وقال ان منطقة الزعفرانية تعاني عدم اضاءة لشوارعها الرئيسية، ما يوحي الى الزائر ليلا ، وكأنها منطقة مهجورة .اما بالنسبة لاكساء الشوارع، فتعاني المنطقة الاهمال في هذا الجانب ايضا، بسبب غياب التنسيق بين وزارة البلديات وامانة بغداد، اذ تبقى المشاريع من دون اكمال في اغلب الاحيان. فليس هناك أي اعمار او اهتمام من ناحية الخدمات.